



مؤتمر حول تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية 14-15 كانون الثاني - يناير/2013

الإطار العام

الهدف	تمكين اللجان الوطنية من تعزيز قدراتها في حماية ونشر حقوق الانسان بما ينسجم ومبادئ باريس.
الدولة المشاركة	
المنظمون	مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لمنطقة الشرق الأوسط - بيروت ، الشبكة العربية لحقوق الانسان، اللجنة القطرية لحقوق الإنسان
المكان	الدوحة - قطر
التاريخ	14-15 يناير 2013

1- خلفية

في شهر كانون اول من العام 1993 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 134/48 المسمى "المبادئ المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية لترويج وحماية حقوق الإنسان" والمعروفة "بمبادئ باريس".

إن هذه المبادئ هي قواعد دولية تقدم الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تمتثل بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل أن تعمل بفاعلية واستقلالية. وتؤكد هذه المبادئ على الاستقلالية والتعددية والولاية الواسعة النطاق لحماية وترويج حقوق الإنسان. وهذا يشمل الاستقلال الوظيفي والهيكل للمؤسسات الوطنية في العلاقة مع السلطات وعلى التفاعل مع المجتمع المدني وضرورة الوصول لمختلف شرائح المجتمع. كما تعطي هذه المبادئ المؤسسات الوطنية صلاحية التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان والتفاعل مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وأنه لمن تحديات ضمان الوصول للمختلف الفئات أن تكون المؤسسة الوطنية قادرة على التواصل والتفاعل مع الأفراد والجماعات في الأطراف والأقليم، ولاسيما في الدول ذات الأنظمة الادارية أو السياسية اللامركزية.

ولقد اتى سعي مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لمنطقة الشرق الأوسط - بيروت والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية من أجل دعم الجهود المبذولة لدعم المؤسسات المنشأة حديثاً ولحث باقي الدول العربية على إنشاء مؤسسات وطنية منسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان ولمبادئ باريس.

2- المقدمة

لقد أكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الامم المتحدة، السيدة نافي بيليه في زيارتها لمنطقة الشرق الأوسط على أهمية الدور الذي يمكن للمؤسسات الوطنية الممتثلة لمبادئ باريس ان تلعبه في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وقد اتى الربيع العربي ليرسم لوحة أمل لقيام أنظمة تضع في أولوياتها الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحكم القانون. وما دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلا ليكون في صلب آليات الحماية الوطنية. إلا أن التحدي الفعلي هو في تدعيم استقلالية هذه المؤسسات وفي دعمها على بناء نفسها كجسر بين المجتمع والدولة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولمناقشة أفضل السبل الى الوصول الى، هناك جملة من الأسئلة التي تطرحها هذه الورشة للنقاش والتحليل: كيف السبيل لتدعيم استقلالية المؤسسات ولتوطيد دورها في المجتمع من أجل المزيد من الإلتزام بالمعايير الدولية؟ ما المطلوب من المؤسسات الوطنية لتأمين الوصول والتواصل مع العامة والأفراد؟ ويكتسب ذلك أهمية مضاعفة في الدول التي تتبع النظام الاداري اللامركزي الموسع أو بدرجة أوسع تتبع النظام الفيدرالي. ما هي علاقة المؤسسة الوطنية المركزية بباقي مؤسسات الحماية على الصعيد المحلي أو الاقليمي اذا وجدت؟ كيف يكمن حل تضارب الصلاحيات وتعدد المرجعيات عند تداخل عمل المؤسسات بعضها ببعض؟ كيف السبيل للوصول الى الاعتراف الدولي والعضوية الكاملة في لجنة التنسيق الدولية؟ هل من ممارسات اقليمية ودولية مقارنة تصلح لأن تكون نماذج جيدة للأخذ بها؟ هذه جملة من الأسئلة التي يسعى هذا المؤتمر للإجابة عليها بموضوعية.

4- الأهداف

يهدف هذا المؤتمر لتقديم الدعم التقني والمعرفي للمشاركين ولأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان من أجل القيام بعملها وفقاً لمبادئ باريس. من هنا سيركز المؤتمر على بناء القدرات على مستويين: الأول يركز على المبادئ العامة والأطر التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية؛ وأساس ذلك مبادئ باريس واليات التعاون مع اللجنة التنسيقية الدولية للمؤسسات الوطنية. والمستوى الثاني يركز على تسليط الضوء على تجارب مقارنة أو دولية حول عمل المؤسسات الوطنية في مختلف مناطق العالم العربي سواء التي تتبع النظام المركزي أو النظام النظام فيدرالي أو اللامركزي.

ويسعى المؤتمر على وجه الخصوص، إلى تحقيق الآتي:

- التأكد من تلقي المشاركين للمحة شاملة عن مبادئ باريس، بما في ذلك المبادئ الأساسية حول الاستقلالية الهيكلية والتنظيمية والتعددية والصلاحيات الواسعة والوصول الى مختلف المناطق والفئات والتعاون مع الاطراف الاخرى ذات العلاقة.
- الاضطلاع على بعض تجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال.
- مناقشة إمكانية وضع خارطة للطريق ومقترحات راسخة لتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان المنشأة حديثاً من ان تكون ممتثلة لمبادئ باريس.
- ضمان أن يحصل المشاركون على معرفة محددة لبعض مجالات واختصاصات المؤسسات الوطنية، ويشمل ذلك: حماية ورصد حقوق الإنسان، والتحقيق والتوثيق وإعداد التقارير. بالإضافة الى لمحة عامة عن صياغة خطط وطنية لحقوق الإنسان ولتعليم حقوق الإنسان وأخيراً كيفية زيارة ورصد أماكن الحرمان من الحرية.
- الاضطلاع على الليات تقديم أوراق الاعتماد الى لجنة التنسيق الدولية
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الوطنية في دول التحول الديمقراطي
- مناقشة الإشكاليات التي قد تواجه المؤسسات الوطنية في الدول ذات النظم الفيدرالية أو اللامركزية .

5- الإستراتيجية

ستعتمد الجلسات على اسلوب التفاعل القائم والتي بمجملها ستركز أوضاع مشابهة و على دور ووظيفة ونطاق عمل وصلاحيات المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس في هكذا اوضاع، وكل ذلك في اطار تحليلي منهجي لتحديات هكذا أوضاع وتجارب مقارنة

6- المنهجية

المشاركون

سيشارك في الورشة حوالي 50 مشارك من المؤسسات الوطنية والمؤسسات الرسمية في الدول المعنية التي لا تزال تعمل على إنشاء مؤسسات وطنية.

المحاضرون

سيقوم خبراء من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومن المؤسسات الوطنية بتقديم عروض حول الإطار القانوني وأساليب العمل في تنفيذ اختصاصاتها. وستقوم المفوضية السامية لحقوق الانسان بتقديم عرض شامل لمبادئ باريس والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سيقوم الخبراء بتسليط الضوء على التحديات والصعاب التي قد تواجه المؤسسات الوطنية عند العمل في هكذا أنظمة، وكيفية مواجهة هكذا صعاب.

جدول الأعمال

مرفق جدول أعمال جلسات الورشة.

اللغة

لغة العمل هي العربية والانكليزية.